

The potential for applying financial sustainability under of the risks of public debt in Iraq

Aqeel Hamid Al-Helo¹ & Um Al-Baneen Hamid Al-Jayashi²

¹college of Administration and Economics / University of Muthanna

ABSTRACT

The topic of the research is concerned with the paramount importance of financial sustainability and the possibility of achieving it in light of the risks of public debt in Iraq, especially crises and economic difficulties, The research problem revolves around the impact of high public debt on the possibility of achieving financial sustainability in Iraq, To achieve the objectives of the research, statistical descriptive analysis was used to verify the potential of financial sustainability and the impact of its use to reduce public debt risk problems, and to analyze public debt indicators in Iraq for the period under study, The research found many reasons, the most important of which is that the public debt indicators indicate that Iraq has not reached the stage of danger according to international standards, However, the existence of public debt with the continuation of the financial crisis, and the continuous budget deficit, affect and bring Iraq closer to the stage of danger, especially since some indicators confirmed reaching the stage of danger, The researcher recommends adopting a policy of coordination and harmony between the fiscal policy and the public debt management, aiming at exchanging information and coordinating the activities of decision makers to take correct and appropriate decisions related to the government's current and future requirements of the financial budget.

Received: 27/6/2021

Accepted: 26/7/2021

Published:31/3/2022

إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام في العراق

الباحث ام البنين حميد الجياشي²

أ.د عقيل حميد الحلوا¹

المستخلص

ينطلق موضوع البحث من الأهمية القصوى للاستدامة المالية وإمكانية تحققها في ظل مخاطر الدين العام في العراق، لاسيما في ظل الأزمات والصعوبات الإقتصادية، وتدور مشكلة البحث حول أثر ارتفاع المديونية العامة على إمكانية تحقق الاستدامة المالية في العراق ولتحقق هدف البحث تم استخدام التحليل الوصفي الأحصائي للتحقق من إمكانات الاستدامة المالية وأثر استخدامها للحد من مشاكل مخاطر الدين العام، وتحليل مؤشرات الدين العام في العراق للمدة قيد الدراسة، وتوصل البحث إلى جملة من الأسباب أهمها أن مؤشرات الدين العام تشير إلى أن العراق لم يصل إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، إلا أن وجود الدين العام في ظل الأزمة المالية المستمرة، وعجز الموازنة المستمر، تؤثر وتقرب العراق من مرحلة الخطر، لاسيما وأن بعض المؤشرات أكدت الوصول إلى مرحلة الخطر ويوصي الباحث أنتهاج سياسة تنسيق وتناغم بين سياسة المالية وبين إدارة الدين العام، تهدف إلى تبادل المعلومات وتنسيق أنشطة صانعي القرار لإتخاذ قرارات صحيحة ومناسبة تتعلق بمتطلبات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة.

الكلمات المفتاحية :

المقدمة

نتيجة للحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، أنتشرت ظاهرة الدين العام الحكومي في العراق بأبعاده الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى إضعاف الهيكل الاقتصادي، مما أشدّت حدة الديون الداخلية والخارجية، فضلاً عن العجز المالي وتراجع حجم الإيرادات العامة التي عانت منها الموازنة الاتحادية العامة في العراق، وعليه تعد مشكلة الدين العام من أخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وقد أدى الإختلال المالي الناتج عنها بدوره إلى زيادة الإختلال البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وبالأشارة الى مخاطر تزايد الديون وأعبائها ظهر مفهوم الاستدامة المالية، بوصفه دليلاً أسترشادياً يجب على الحكومة العمل في ظله، وذلك لأن الاستدامة المالية قد أصبحت مؤشراً على نجاح السياسة المالية او فشلها.

أولاً: أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من خلال الموضوع الذي يلقي اهتماماً واسعاً على الصعيد الدولي وهي مشكلة المديونية والتي بدأت تتعاظم مع تعاظم عجز الموازنة العامة، والظروف التي مرت بها الدولة العراقية من حروب وعقوبات دولية وأحتلال خلال المدة الماضية، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى مما يحتم ذلك ضرورة التنسيق والتناغم بين السياسة المالية وبين إدارة الدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها الاستدامة المالية.

ثانياً: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول المديونية العامة للدولة ومدى قابليتها للاستدامة، ويمكن صياغة ذلك في السؤال التالي:-

- ما هو أثر ارتفاع المديونية العامة على إمكانية تحقيق الاستدامة المالية في العراق؟

ثالثاً: هدف البحث

- 1- التحقق من إمكانات الاستدامة المالية وأثر إستخدامها للحد من مشاكل مخاطر الدين العام في العراق.
- 2- تحليل مؤشرات الدين العام في العراق للمدة قيد البحث.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها أن مخاطر الدين العام في العراق هي أسباب رئيسة في عدم تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

خامساً: حدود البحث

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بمؤشرات الاقتصاد العراقي.
- الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية للبحث المدة (2005 - 2019).

الإطار النظري

المطلب الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية
الاستدامة المالية هي إحدى الأدوات المستخدمة لتقييم أداء السياسات المالية الحكومية، ومع ذلك، على المستوى الأكاديمي والفكري، لا يوجد إجماع على مفهوم الاستدامة المالية، ولكن بشكل عام، يمكن توضيح مفهوم الاستدامة المالية بأنها القدرة على الأستمرار في تنفيذ سياسات الإنفاق العام والضرائب على المدى الطويل، دون تقليل النفقات الحالية أو المخاطرة بعدم الوفاء بالإلتزامات المالية المستقبلية، كما يؤدي فقدان الدولة للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق المالية بقدرتها على الوفاء بالإلتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، او رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات أعلى، مع وضع ضوابط وشروط صارمة (آل طعمة والمعموري، 2016:230-231)، وتظهر هذه المشكلة واضحة بشكل خاص في الدول الغنية بالموارد النفطية الذي يعتمد بشكل أساس على العائدات المالية لصادرات النفط، وكما أدى إنخفاض أسعار النفط الخام إلى زيادة كبيرة في العجز المالي والدين الحكومي العام بعد إنخفاض موارد النفط من معدل الإنفاق العام الذي تطبع عليها الإقتصاد النفطي، وقد أثار ذلك اهتماماً كبيراً بالاستدامة المالية والتي تهدف إلى قدرة الدولة على تحمل الديون دون إجراء تعديلات كبيرة على السياسات المالية المستقبلية لتحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة (الراوي، 2019:3).

عرف (الطائي والشلال:2015) الاستدامة المالية على إنها قدرة الحكومة على تجنب الأستدانة المفرطة.

و عرف (Joseph،2016:203) الاستدامة المالية على إنها أداة من أدوات القطاع الاقتصادي والتي تستخدم للحفاظ على وضع مستقر.

وهناك تعريف آخر للاستدامة المالية من قبل (الوصال،2016:82) على أنه من الممكن تحقق نسبة ثابتة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والدين العام وإستعادة هذه النسبة إلى معدلها الطبيعي إذا تم القضاء على التأثيرات الخارجية أو حالات الطوارئ.

كما يمكن تعريف الاستدامة المالية تبعاً لـ (Bolívar،2017:64) على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على الرفاهية الاجتماعية أو زيادتها من خلال توفير أفضل الخدمات العامة كماً ونوعاً مع أدنى مستوى من الضرائب، ولكن دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم بسبب الزيادة المستمرة في الدين العام.

و عرف أيضاً (محمد وعزيز، 2019:103) الاستدامة المالية بأنها إمكانية الدولة في الحفاظ على سياسات الإنفاق والإيراد الحالي لمدة طويلة من الزمن دون تقليل ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو الفشل في الوفاء بالإلتزامات المالية المستقبلية.

إستناداً لما تقدم أعلاه من تعريفات للاستدامة المالية، بإمكان الباحث تعريف الاستدامة المالية: بأنها قدرة السلطة المالية على توفير قدر كافٍ من الأموال العامة وبشكل دائم

الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من ناحية، ورفع مستوى معدلات الإستهلاك والإدخار والاستثمار من ناحية أخرى، الأمر الذي يعني ليست هناك حاجة لنفقات تعويضية من قبل الحكومة والتي غالباً ما يتم تمويلها من خلال الدين العام ومن ثم التوجه نحو الاستدانة المالية، وفي حالة حدوث تراجع في معدل النمو الإقتصادي، فإن الوضع هو عكس ذلك تماماً، حيث يتأثر معدل النمو الإقتصادي بسلسلة من المتغيرات، بما في ذلك التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والأستخدام المرتبط بخطط وبرامج القطاع الخاص (yamauchi,2004:7).

ثالثاً: الدين العام (الداخلي والخارجي) وخدمة الدين

يجب صياغة سياسات الإنفاق والأقتراض للدولة بطريقة تضمن عدم إجبار الدولة على التوقف عن سداد الدين أو إعلان افلاسها، وهذا يعني أن الدين العام المستدام هو دين يمكن للدولة سداده بطريقة سهلة نسبياً، ولن يتسبب بسقوط الدولة في مشكلة في حالة تعثر الدولة عن سداد دينها (السقا:2012).

أن استدامة الدين العام هي قدرة الدولة على الوفاء الكامل بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى إعادة جدولة الديون أو شطب جزء منها، أو لا تلجأ الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها ومن ثم تراكم المستحقات عليها، بشرط ألا يحد ذلك من معدل نموها، وهذا يعني أن الموارد الحالية المتاحة للدولة ليست كافية فقط لتلبية إحتياجات خدمة الدين العام، وإنما من الضروري أيضاً التأكد من الحصول على التمويل اللازم لتلبية متطلبات الأستثمار والنمو، وإلا فقد تضطر الحكومة إلى زيادة معدل الضريبة، وبالتالي يكون له تأثيراً سلبياً على قرارات الأستثمار للشركات الخاصة وبالتالي يؤثر على معدلات النمو.

ولأجل جعل الدين العام للدولة مستداماً، يجب أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي قد تختلف من دولة إلى أخرى، اعتماداً على قوة الهيكل المالي للدولة، وحيوية الإيرادات العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه ديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، فالدين العام قد لا يكون مستداماً على المدى القصير إذا كانت نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين العام القائم على الدولة كبيرة، إذا تجاوزت (60%) فقد تضطر الدولة إلى الاقتراض لأجل سداد الدين، لكن في الوقت نفسه، قد يكون هذا الدين مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح، وغالباً ما تكون هناك خلافات في تحديد الإطار الزمني بين المديين القصير والطويل.

وبالمثل، تعتمد الاستدانة على ما إذا كان هيكل ملكية الدين مملوكاً لداخليين (دين محلي) أو خارجيين (دين اجنبي)، لأن النوع الأول من الدين يكون عادةً أسهل في السداد من النوع الثاني لأنه يعتمد على القدرة على السداد بالعملة الوطنية (المحلية) فضلاً عن قدرة الدولة إن أمكن تغيير شروط الدين (حسين، 2016:37)، وفي ضوء ذلك، يعد الدين الخارجي أداة مهمة لزيادة الإنفاق العام لما له من

وطويل الأجل حتى تتمكن الحكومة من الأستمرار في الإنفاق على الإحتياجات العامة الحالية والمستقبلية.

وتتضمن الاستدانة المالية بعض العناصر، ومنها :- (سماقة بي وباداوه بي، 2015:80)

- 1- الأستمرار في النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل.
- 2- تجنب الأستدانة والأقتراض الحكومي المفرط.
- 3- تمكين الحكومة من الأستمرار في خدمة ديونها.
- 4- تحقيق النمو المطلوب.

ثانياً: العوامل المؤثر في الاستدانة المالية

هنالك مجموعة من العوامل الإقتصادية التي تمارس تأثيراتها المختلفة، سواء الإيجابية أو السلبية، وبشكل مباشر أو غير مباشر على الاستدانة المالية، ومن بين تلك العوامل ما يلي:-

أولاً: سعر الفائدة

تعد سعر الفائدة أحد العوامل الإقتصادية المؤثرة على الاستدانة المالية بشكل مباشر، إذ توجد علاقة عكسية مباشرة تربط بين سعر الفائدة والاستدانة المالية ناشئة عن حقيقة مفادها أن الأرتفاع في سعر الفائدة يعني إنخفاض في مقدرة الدولة على إصدار الدين نظراً لإرتفاع تكلفة هذا الدين، سواء أكان هذا الدين داخلياً أم خارجياً الأمر يعني أن الدولة تتحمل أعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذا الدين وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الاستدانة المالية (Fullwier,2006:11)، إذ يتأثر سعر الفائدة بعواملين رئيسيين (من بين العديد من العوامل)، وهما: الإدخار الخاص Private Saving، والأستثمار الخاص Private Investment، إذ يتأثر سعر الفائدة بشكل سلبي بالمدخرات الخاصة، والذي يعتمد بدوره على المدخرات الفردية أو قرارات الإستهلاك، كما يتأثر سعر الفائدة بشكل إيجابي بالطلب على الأستثمارات الخاصة، والذي يخضع بدوره لمقدار الأستثمارات الأجنبية المرتبطة بقرارات الأستثمارات الأجنبية في أي دولة من جهة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن الأستثمار الخاص له أيضاً تأثير على النمو الإقتصادي (البغدادي، 2010:419).

ثانياً: معدل النمو الإقتصادي

يعد النمو الإقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف دول العالم سواء أكانت دول متقدمة أم نامية، بإعتباره من الشروط اللازمة لرفع مستوى النشاط الإقتصادي للدولة وتحقيق الأستقرار الإقتصادي الكلي لهذه الدولة، علاوة على ذلك، فإن عملية تحقق معدل نمو إقتصادي معقول مرتبطة بتوافر مجموعة من العوامل الأساسية في المجتمع والتي تعد بمثابة المناخ المناسب لتطوره.

وفي ضوء ذلك فإن النمو الإقتصادي والاستدانة المالية يرتبطان بعلاقة إيجابية، وهذه العلاقة تنشأ من خلال قدرة النمو الإقتصادي على زيادة مستويات الدخل، ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، وهذا بدوره يؤدي إلى تضيق

تمويل الأستثمارات مع المدخرات المحلية، وبسبب الأموال التي يمكن جمعها عن طريق زيادة الدين العام الخارجي، يمكن للدولة الأنتقال من مرحلة النمو الأقتصادي البطيء إلى مرحلة الأكتفاء الذاتي Autarky، وفيما يتعلق بأهمية تلقي المساعدات الخارجية فهذا يساعد على تحقيق ما يسمى بالدفعة القوية Big push (السعيد، 2015).

الحكومات سدادها أو سدادها مع فوائدها من قبل الجهة المقترضة إلى الجهة المقترضة في التاريخ المحدد مستقبلاً" (جودة وصالح، 2020:17).

إستناداً لما تقدم أعلاه من تعريفات للدين العام، بإمكان الباحث تعريف الدين العام: بأنه مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليه الحكومة بغيةً في تمويل العجز عندما تعجز إيراداتها العامة عن تغطية نفقاتها العامة، ويتمثل الدين العام بعقد بين طرفين أحدهما دائن والأخر مدين على أن يتعهد الطرف المدين برد المبلغ المقترض وما يترتب عليه من فوائد وبحسب شروط العقد، ويقسم الدين العام الى دين عام داخلي ودين عام خارجي حسب الجهة المصدرة.

ثانياً: مؤشرات الدين العام

وضعت المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة التمويل الدولية حدوداً ومستويات للدين العام كمؤشرات تسترشد بها الدول المدينة، فمن الأفضل عدم تجاوز هذه المؤشرات من أجل الحفاظ على الثقة الأتمانية للدولة ومنع الأستدانة المفرطة من الخارج من ناحية، وقيام المنظمات الدولية بالتحذير وعدم الأقتراض في حال وصول الدول المدينة إلى المستويات الحرجة أو قريباً منها من ناحية أخرى (عباس، 2004:14).

أولاً: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يشير مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى إمكانات الإقتصاد بما يحققه من ناتج خلال السنة على الوفاء بالتزاماته تجاه الديون، لأن نمو المؤشر يعكس الظروف غير المواتية للإقتصاد، إذ أن إرتفاع المؤشر يعكس حالة سلبية على الإقتصاد مما يعني أن معدل نمو الدين الإقتصادي يتجاوز معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أما إنخفاض المؤشر يعكس حالة إقتصادية إيجابية، مما يعني أن معدل نمو الدين الإقتصادي أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتم الإعتماد على هذا المؤشر في معاهدة ماسترخت كأساس للإنضمام إلى الأتحاد الأوربي في عام 1992 بشرط أن لا تزيد نسبة الدين العام (60%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأن تجاوز هذه النسبة يعني أن الدولة دخلت في خطر أزمة الديون (عباس، 2019:6).

ثانياً: نسبة الدين العام الخارجي إلى حجم الصادرات

يعكس مؤشر الدين العام إلى حجم الصادرات إجمالي ديون الدولة القائمة إلى صادرات الدولة من السلع والخدمات في نهاية العام، ويمكن أعتباره مؤشراً للاستدامة لأن الإرتفاع

جانب إيجابي في تمويل الأستثمارات التي لا يمكن للمدخرات المحلية الوفاء بها، ونظراً لإنخفاض الحصيلة الضريبية في الدولة، وتراجع كفاءة إدارة التحصيل، وإنخفاض متوسط الدخل الفردي، أصبح اللجوء إلى الأقتراض الخارجي إحدى أدوات الدول التي تلجأ لزيادة معدل تراكم رأس المال، ويعتقد بعض الإقتصاديين أن الدين العام الخارجي هو بمثابة مدخرات أجنبية تستخدم

المطلب الثاني: الإطار النظري للدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام

في أدبيات الفكر الإقتصادي المالي ظهرت العديد من التعريفات للدين العام، إذ عرف الدين العام بأنه المبلغ الذي يقترضه الإقتصاد الوطني وتتجاوز مدة هذا القرض سنة واحدة أو أكثر ويتم سدادها للجهة المستحقة من قبل الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية كضمان للإلتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة (الدليمي وتركي، 2019:381).

كما عرف (Mc Connell & Brue, 2002:341) الدين العام هو التراكم الكلي لعجز الموازنة العامة الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي، ويتمثل الدين العام بكمية النقود الإضافية التي تحصل عليها الدولة من القطاع الخاص من خلال طرح حوالات الخزانة والسندات الحكومية.

وربط الإقتصاديان (Baumol & Blinder, 1998:748) الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة وبذلك عرف بوميل وبلندر الدين العام على إنه القيمة الإجمالية للمديونية الحكومية عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة التي تحصل عليها الحكومة سنوياً.

كما صف (Gruber, 2011:93) الدين العام بمثابة الرصيد، وهو المبلغ الذي تدين به الحكومة للأخريين الذين أقرضوا ذلك المال.

وعرفه (Dippelsman, 2012;4) على إنه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد إلتزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد.

وعرف (Ifeanyi, 2018,15) الدين العام هو تراكم العجز الناجم عن الإنفاق الحكومي المفرط حيث تقترض الدولة لأنها لا تستطيع توليد مدخرات محلية كافية للقيام بالأنشطة الإنتاجية فالموارد المالية التي يتم الحصول عليها في شكل قروض تكمل المدخرات المحلية وتسمح للدولة بالقيام بأنشطة الإنتاج.

كما عرف (طالب، 2019:312) الدين العام بأنه أحد المصادر التي تستعملها الدولة لتمويل العجز في الموازنة العامة، كما تلجأ إليه الدولة في حالة عدم كفاية الحصيلة الإيرادية (كالضرائب والرسوم وغيرها) على تغطية العجز وبهذا يعد الدين العام بوصفه عقد مبرم بين دولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، وبموجبه تتعهد الحكومة بناءً على ترخيص من قبل السلطة المختصة بسداد أصل الدين وفوائده المترتبة عليه عند موعد إستحقاقه.

إلا أن قانون الإدارة المالية والدين العام المعدل في العراق عرفه على أنه " كل الديون التي يتعين على جميع

ثالثاً: نسبة الإحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي يقيس هذا المؤشر نسبة عبء الدين الخارجي إلى الإحتياطات الدولية للدولة المدينة، أي نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي حيازات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية إلى إجمالي الدين، فضلاً عن إحتياطها لدى صندوق النقد الدولي، وبطبيعة الحال، كلما ارتفعت النسبة هذه، ازدادت قوة السيولة الدولية للإقتصاد الوطني والقدرة على تحمل أعباء الدين الخارجي الصعبة، الأمر الذي يعكس اهتمام الدائنين بقياس قدرة الدولة المدينة على سداد أعباء الدين الخارجي من خلال هذا المؤشر (داود، 2009: 41).

قدرة الدولة على سداد الدين العام وعليه زيادة المدة الزمنية اللازمة لسداد الدين المتراكم، والعكس صحيح، وقد حددت المؤسسات المالية والدولية المتعددة الأطراف النسبة المعيارية (250%) لحجم الدين العام إلى إجمالي الإيرادات العامة (عمر، 2003).

في نسبة المؤشر تشير إلى أن الدين قد تجاوز الموارد الأساسية للدولة من العملة الصعبة، مما يشير إلى أن الدولة قد تواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين (لاسبما الدين الخارجي)، ولا توجد سيولة كافية من النقد الأجنبي لتمويل حجم الواردات وبالتالي يعتبر هذا اهم مصدر لتسوية الإلتزامات الخارجية للدولة، وقد حددت نسب معيارية متفاوتة لحجم الدين العام إلى حجم الصادرات، إذ بلغت نسبة الحدود الأمانة من قبل البنك الدولي (135%) والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف (150%)، أما النسبة المعيارية وفقاً لنادي باريس فكانت (275%) (النحفي، 2002: 104).

رابعاً: نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة تعد نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة مؤشراً مهماً يشير على قدرة الحكومة على السداد، كما توضح هذه النسبة عدد الأعوام المطلوبة لسداد إجمالي قيمة الدين العام، وبالتالي فإن الزيادة في هذه النسبة تعد مؤشراً ضعيفاً على

الجانب العملي

تحليل مؤشرات الدين العام في العراق للمدة (2005 – 2019)
أولاً: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GPD)

الجدول (1)

تحليل هيكل إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2019) مليون دينار

السنوات	إجمالي الدين الداخلي	إجمالي الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	نسبة الدين الداخلي إلى إجمالي الدين (GDP)	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين (GDP)	نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP)
2005	6,593,960	148,097,000	154,690,960	73,533,598.6	8.9%	201.4%	210.3%
2006	5,645,390	95,422,175	101,067,565	95,587,954.8	5.9%	99.8%	105.7%
2007	5,193,705	93,758,000	98,951,705	111,455,813.4	4.6%	84.1%	88.7%
2008	4,455,569	76,947,489	81,403,058	157,026,062.0	2.8%	49%	51.8%
2009	8,434,049	75,989,598	84,423,647	130,642,187.0	6.4%	58.1%	64.6%
2010	9,180,806	67,632,836	76,813,642	167,093,204.4	5.4%	40.4%	45.9%
2011	7,446,859	73,275,332	80,722,191	217,327,107.4	3.4%	33.7%	37.1%
2012	6,547,519	75,213,000	81,760,519	254,225,490.7	2.5%	29.5%	32.1%
2013	4,255,549	75,479,712	79,735,261	273,587,529.2	1.5%	27.5%	29.1%
2014	9,520,019	69,812,284	79,332,303	266,420,384.5	3.5%	26.2%	29.7%
2015	32,142,805	71,079,000	103,221,805	199,715,699.9	16%	35.5%	51.6%
2016	47,462,251	62,962,298	110,424,549	196,924,141.7	24.1%	31.9%	56%
2017	47,678,796	73,872,779	121,551,575	225,722,375.5	21.1%	32.7%	53.8%
2018	41,822,918	124,804,456	166,627,374	251,064,479.9	16.6%	49.7%	66.3%
2019	38,331,548	116,076,600	154,408,148	266,190,571.3	14.4%	43.6%	58%

إلى (84.1%) في عام 2007 وهي نسب مرتفعة جداً لو قورنت مع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حسب "معاهدة ماسترخت" والبالغة (60%) أي إنها تجاوزت الحد المسموح به.

أما في الأعوام اللاحقة فقد سجلت إنخفاضاً سريعاً في نسب مساهمة الدين الخارجي إلى (GDP) حتى بلغت (26.2%) في عام 2014 وهي أدنى نسبة يبلغها إجمالي الدين الخارجي إلى (GDP) للمدة قيد الدراسة (2005-2019) ويعود سبب هذا الإنخفاض كما أسلفنا بالذكر إلى إطفاء الكثير من المديونية الخارجية المستحقة على العراق، أما فيما يخص المدة (2015 - 2019) لقد شهدت تذبذباً في الإرتفاع في نسب مساهمتها إلى (GDP) إذ بلغت هذه النسبة في عام 2015 (35.5%) وأخذت بالإرتفاع المتذبذب حتى بلغت (43.6%) في عام 2019، ولو قورنت هذه النسب مع النسبة المعيارية للمدة (2008 - 2019) نلاحظ إنها لم تتجاوز حدود الأمان المسموح بها وهذا مؤشر إيجابي يدل على تحسن وضع الإقتصاد العراقي وإرتفاع مستويات الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الدولة من النفط.

وكما موضح في بيانات الجدول (1)، حيث تراوحت نسب مساهمة إجمالي الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين (29.1% - 210.3%) للمدة قيد الدراسة (2005-2019)، إذ يلاحظ أن نسبة المساهمة إلى (GDP) بلغت (210.3%) في عام 2005 وهي نسبة مرتفعة جداً إلا إنها أخذت بالإنخفاض التدريجي حتى بلغت (88.7%) في عام 2007، لكنها لا تزال نسبة مرتفعة وتشكل خطراً على الإقتصاد العراقي، إما في الأعوام (2008 - 2014) فقد لوحظ إنخفاضاً سريعاً في نسبة مساهمة الدين العام إلى (GDP) حتى بلغت (29.1%) في عام 2013 ويعني ذلك إرتفاع معدل النمو الإقتصادي بشكل يفوق معدل نمو الدين العام نتيجة لإرتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى (273,587,529.2) مليون دينار وإنخفاض مستوى الدين العام إلى (79,735,261) مليون دينار، ويعد هذا مؤشراً إيجابياً يدل على تحسن الوضع الإقتصادي في العراق وقدرته على الإلتزام بالوفاء بمديونيته وأنه يسهل الإتجاه الصحيح، ويرجع السبب في إنخفاض حجم المديونية وإرتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى الإرتفاع الحاصل في حجم العوائد النفطية نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إلا أن نسبة مساهمة الدين العام إلى (GDP) لم تقف عند هذا الحد بل عاودت بالإرتفاع مجدداً لتشهد المدة (2015 - 2019) مستويات متذبذبة من الإرتفاع ناتجاً عن التذبذب الحاصل في معدلات النمو الإقتصادي ونمو الدين العام، إذ سجلت في عام 2015 (51.6%) وواصلت الإرتفاع المتذبذب حتى سجلت في عام 2018 (66.3%) وبعد ذلك تراجعت بعض الشيء مقارنةً بالعام السابق حتى سجلت (58%) في عام 2019، ولذلك نتيجةً للتغيرات السياسية والإقتصادية والأجتماعية التي مر بها العراق بفضل الصدمة المزدوجة في عام 2014 وما خلفته من آثار سلبية على الإقتصاد العراقي وإرتفاع حجم مديونيته لاسيما

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أن نسب مساهمة إجمالي الدين الداخلي إلى (GDP) تراوحت بين (1.5% - 24.1%) للمدة قيد الدراسة (2005-2019)، إذ بلغت نسبة مساهمة الدين الداخلي إلى (GDP) في عام 2005 (8.9%) وهي نسبة مرتفعة مقارنةً مع الأعوام اللاحقة لها وذلك نتيجة التغيرات الإقتصادية والسياسية الحاصلة بعد عام 2003 الذي تتطلب زيادة النفقات العامة للدولة وبالتالي زيادة حجم الدين الداخلي، ومن ثم أخذت هذه النسبة بالإنخفاض التدريجي حتى بلغت في عام 2008 (2.8%) نتيجة إنخفاض إجمالي الدين الداخلي وإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نتيجة تحسن أوضاع الدولة، ولم يستمر هذا الإنخفاض إذ عاود بالإرتفاع مجدداً في عام 2009 وبلغت نسبة مساهمته للناتج المحلي الإجمالي (6.4%) نتيجة إنخفاض الإيرادات العامة للدولة وإنهيار أسعار النفط العالمية تبعاً للزمة المالية العالمية عام 2008.

أما في الأعوام (2010، 2011، 2012، 2013) على التوالي شهد الإقتصاد العراقي معدلات منخفضة من الدين الداخلي ونسبة مساهمته إلى (GDP) حتى بلغت في عام 2013 أدنى نسبة لها للمدة قيد الدراسة (2005-2019) والبالغة (1.5%) ويعود السبب في ذلك إلى أن معدل نمو الدين الداخلي منخفضاً مقارنةً مع معدل نمو (GDP) فضلاً عن مقدرة الحكومة العراقية في تسديد الديون المترتبة بذمتها تبعاً لإرتفاع صادرات الدولة النفطية وزيادة إيرادات الدولة العامة، ومن بعد ذلك أرتفع حجم الدين الداخلي في الأعوام اللاحقة حتى بلغت نسبة مساهمته إلى (GDP) في عام 2016 (24.1%) وهي أعلى نسبة يبلغها الدين الداخلي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة قيد الدراسة (2005-2019) إلا إنها ما زالت ضمن الحدود المسموح بها أقل من النسبة المعيارية والبالغة (40%)، وسبب هذا الإرتفاع هو إنخفاض الإيرادات العامة للدولة ولاسيما النفطية منها نتيجة الظروف السيئة التي مر بها العراق في عام 2014، وفي الأعوام (2018، 2019، 2017) على التوالي لوحظ أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدأت تتراجع وذلك نتيجة إرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقارنةً بمعدلات نمو الدين الداخلي إذ بلغت نسبة مساهمته إلى (GDP) في عام 2019 (14.4%) وهي نسبة منخفضة مقارنةً في عام 2016، وعليه يعد مؤشر إجمالي الدين الداخلي من المؤشرات المهمة للسياسة المالية ومدى سلامتها، فضلاً عن أستخدامه كمؤشر لصحة الإقتصاد ومدى إمكانية الدولة من تسديد ديونها.

أما الدين العام الخارجي ولقد تراوحت نسب مساهمة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين (26.2% - 201.4%) للمدة قيد الدراسة (2005-2019) كما موضح في الجدول (1)، إذ أن هذا المؤشر يقيس لنا المبالغ المحولة من إيرادات الدولة العامة من النقد الأجنبي إلى الدول الأخرى، لإجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية، حيث شهدت نسب مساهمة الدين الخارجي إلى (GDP) معدلات منخفضة للمدة قيد الدراسة إذ إنخفضت نسبة مساهمته من (201.4%) في عام 2005

مديونيتها، ولتتبع مسار تطور مؤشر الدين العام الخارجي إلى حجم الصادرات نلاحظ في عام 2005 كانت النسبة مرتفعاً جداً بشكل تفوق قدرة الصادرات على تسديد مديونيتها الخارجي وهي أعلى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة (2005-2019) إذ بلغت (424.5%) ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي مع انخفاض في حجم الصادرات أثر التغييرات السياسية والإقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 والتي لعبت دور مهم في تغيير حجم الصادرات ولاسيما النفطية منها.

المديونية الداخلية تعويضاً للزيادة الحاصلة في النفقات العامة.

ولو قورنت نسب مساهمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة قيد الدراسة لوحظ أنها آمنة أي إنها أقل من (100%) باستثناء عامي (2005، 2006) فقد سجلت (210.3%، 105.7%) على التوالي، وهذا مؤشر إيجابي يشير إلى تراجع نسب مساهمة الدين العام إلى (GDP) تبعاً لارتفاع معدلات النمو الإقتصادي.

ثانياً: نسبة الدين العام الخارجي إلى حجم الصادرات يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (2) قدرة عوائد الصادرات العراقية من العملات الأجنبية في تسديد إجمالي

الجدول (2)

تحليل نسبة الدين العام الخارجي إلى حجم الصادرات للمدة (2005-2019) مليون دينار

السنوات	الدين العام الخارجي	حجم الصادرات	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات
2005	148,097,000	34,881,984	424.5%
2006	95,422,175	45,030,275	211.9%
2007	93,758,000	50,156,729	186.9%
2008	76,947,489	76,662,378	100.3%
2009	75,989,598	46,606,260	163%
2010	67,632,836	61,392,104	110.1%
2011	73,275,332	95,298,476	76.8%
2012	75,213,000	116,159,697	64.7%
2013	75,479,712	110,594,176	68.2%
2014	69,812,284	101,952,934	68.4%
2015	71,079,000	64,006,016	111%
2016	62,962,298	52,654,950	119.5%
2017	73,872,779	72,409,222	102%
2018	124,804,456	104,409,240	119.5%
2019	116,076,600	97,575,660	118.9%

المصدر: الجدول والاعتماد من اعداد الباحث بالاعتماد على

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

- جمهورية العراق، بيانات وزارة المالية، دائرة الدين العام، وزارة التخطيط، لسنوات مختلفة.

على اغلب مفاصل الإقتصاد العراقي لاسيما القطاع النفطي والذي يعد العامل الأساس في تراكم الإحتياطيات الدولية و عليه سجلت الإحتياطيات الدولية (17,971,184) مليون دينار وبالمقابل سجل إجمالي الدين الخارجي حجماً كبيراً قدره بـ (148,097,000) مليون دينار في عام 2005. وبعد ذلك أخذت نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الدين العام الخارجي بالإرتفاع التدريجي المتذبذب حتى بلغت (120%) وهي أعلى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة (2005 – 2019) ويشير ذلك إلى أن الإقتصاد العراقي قادراً على تغطية أعباء مديونيته الخارجية وأن حجم الإحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية قد تفوقت على حجم الدين الخارجي نتيجة للتحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية إذ سجلت الإحتياطيات الدولية (90,648,557) مليون دينار في حين سجل إجمالي الدين الخارجي (75,479,712) مليون دينار في عام 2013، إلا أن هذا الإرتفاع لم يستمر طويلاً إذ عاود بالإنخفاض التدريجي المتذبذب في الأعوام اللاحقة (2014 – 2019) نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرضها لها العراق في نهاية عام 2014 مما دعا الحكومة العراقية إلى سحب جزء كبير من الإحتياطيات النقدية لتغطية تكاليف الحرب إذ سجلت نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الدين العام الخارجي (83.5%) في عام 2016 وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع عام 2013، وفي عام 2017 إرتفعت هذه النسبة إذ سجلت (94.2%) تبعاً لإنتعاش الإقتصاد العراقي وإرتفاع أسعار النفط العالمية، أما في عامي (2018، 2019) لوحظ قفزة في نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي إذ سجلت نسب منخفضة بلغت (52%، 59%) على التوالي تبعاً للإرتفاع الهائل في حجم الدين الخارجي والذي يفوق حجم الإحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية، ودليل هذا المؤشر أن العراق يفتقر للسيولة المالية ويواجه صعوبات كبيرة في تغطية مديونيته الخارجية.

أخذت بالإنخفاض المتذبذب خلال الأعوام اللاحقة حيث بلغت نحو (64.7%) في عام 2012 وهي أدنى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة (2005-2019) في حين بلغت في عامي (2013، 2014) (68.2%، 68.4%) على التوالي وذلك نتيجة تحسن وضع الإقتصاد العراقي وإلتزام الحكومة العراقية بالوفاء بالتزاماتها إتجاه خدمة مديونيتها فضلاً عن تخفيض بعض الديون المترتبة عليها من قبل بعض الدول وإرتفاع حجم صادراتها النفطية التي أدت إلى إنخفاض هذه النسبة.

أما في الأعوام (2015-2019) عاودت نسبة الدين العام الخارجي إلى حجم الصادرات بالإرتفاع مجدداً حتى بلغت (118.9%) في عام 2019، ولو قورنت هذه النسب مع نسبة الحدود الأمانة التي قدرها البنك الدولي والتي تبلغ (135%) أو النسبة المعيارية المستخدمة لدى المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والتي تبلغ (150%)، لوحظ أن الأعوام (2005، 2006، 2007، 2009) قد تجاوزت الحدود الأمانة وهذا يدل على عدم قدرة الصادرات في تغطية أعباء الدين الخارجي وهو وضع غير مرغوب فيه لأن جزء كبير من هذه الصادرات سوف تذهب إلى الدول الدانئة، وأن الأستمرار في ذلك سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الديون وعدم القدرة لتحقيق الأستدامة المالية، أما باقي الأعوام فكانت ضمن حدود الأمان أي إنها لم تتجاوز نسبة (135% أو 150%).

ثالثاً: نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي
من خلال بيانات الجدول (3) يلاحظ أن نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي تتراوح بين (12.1% - 120%) للمدة قيد الدراسة (2005 – 2019)، حيث بلغت هذه النسبة (12.1%) في عام 2005 وهي نسبة منخفضة جداً إذ تمثل أدنى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة نتيجة أحتلال العراق في عام 2003 وما تبعها من تأثيرات سلبية

الجدول (3)

تحليل نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي للمدة (2005-2019) مليون دينار

نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي	الدين العام الخارجي	الإحتياطيات الدولية	السنوات
12.1%	148,097,000	17,971,184	2005
30.9%	95,422,175	29,516,189	2006
42.4%	93,758,000	39,821,858	2007
78.5%	76,947,489	60,422,791	2008
68.2%	75,989,598	51,872,810	2009
87.5%	67,632,836	59,228,871	2010
97.4%	73,275,332	71,410,911	2011
109%	75,213,000	82,001,306	2012
120%	75,479,712	90,648,557	2013
110.8%	69,812,284	77,363,201	2014
88.3%	71,079,000	62,810,373	2015
83.5%	62,962,298	52,617,915	2016

%94.2	73,872,779	69,618,674	2017
%52	124,804,456	64,946,482	2018
%59	116,076,600	68,531,527	2019

المصدر: الجدول والأعمدة من إعداد الباحث بالاعتماد على
- جمهورية العراق، بيانات وزارة المالية، دائرة الدين العام، وزارة التخطيط، لسنوات مختلفة.

الأمان، أما خلال المدة (2006 – 2019) لوحظ إنخفاض في نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة حتى سجلت (68.2%) في عام 2012 وهي أدنى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة ويعد هذا مؤشراً إيجابياً يدل على إنخفاض المستوى العام للدين العام مقابل إرتفاع الإيرادات العامة للدولة وبالتالي قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها ويعود السبب في ذلك إلى إطفاء جزء كبير من مديونية الدولة فضلاً عن تحسن وضع الإقتصاد العراقي وتحسن إيراداته النفطية.

رابعاً: نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) تتراوح نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة للمدة قيد الدراسة (2005 – 2019) بين (68.2% - 341.9%) أذ سجلت (341.9%) في عام 2005 وهي أعلى نسبة تبلغها للمدة قيد الدراسة ولو قورنت هذه النسبة مع النسبة المعيارية المحددة من قبل المؤسسات المالية والدولية المتعددة الأطراف لحجم الدين العام إلى إجمالي الإيرادات العامة والتي تبلغ (250%)، نلاحظ إنها قد تجاوزت حدود

الجدول (4)

تحليل نسبة الدين العام إلى إجمالي الإيرادات للمدة (2005 – 2019) مليون دينار

نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي الدين العام	السنوات
%341.9	40,502,890	154,690,960	2005
%205.9	49,063,361	101,067,565	2006
%181.2	54,599,451	98,951,705	2007
%101.4	80,252,182	81,403,058	2008
%152.9	55,209,353	84,423,647	2009
%109.4	70,178,223	76,813,642	2010
%74.1	108,807,392	80,722,191	2011
%68.2	119,817,224	81,760,519	2012
%70	113,767,395	79,735,261	2013
%75.2	105,386,623	79,332,303	2014
%155.2	66,470,252	103,221,805	2015
%202.9	54,409,270	110,424,549	2016
%157.1	77,335,955	121,551,575	2017
%156.3	106,569,834	166,627,374	2018
%143.5	107,566,995	154,408,148	2019

المصدر: الجدول والأعمدة من إعداد الباحث بالاعتماد على

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة. - جمهورية العراق، بيانات

وزارة المالية، دائرة الدين العام، وزارة التخطيط، لسنوات مختلفة.

سلبياً على قدرة الدولة في سداد مديونيتها أذ بلغ حجم الدين العام (110,424,549) في حين بلغ حجم الإيرادات العامة

إلا أن هذا الإنخفاض لم يستمر طويلاً بل عاود بالإرتفاع مجدداً مسجلاً (202.9%) في عام 2016 ويعد هذا مؤشراً

النسبة المعيارية والبالغة (250%)، وهذا مؤشر إيجابي يشير إلى تراجع نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة.

التوصيات

1 - أنتهاج سياسة تنسيق وتناغم بين سياسة الحكومة المالية وبين إدارة الدين العام، تهدف إلى تبادل المعلومات وتنسيق أنشطة صانعي القرار لإتخاذ قرارات صحيحة ومناسبة تتعلق بمتطلبات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة.

2 - ضرورة تعديل قانون الموازنة العامة للدولة من قبل السلطة التشريعية، في حال تجاوز الدين العام الحد الأقصى له وحدود الاستدامة مع فرض قيود على حجم النفقات العامة، كما يجب أن ترتبط عملية إصدار الدين العام مع الحاجة الفعلية لهذا الدين، فضلاً عن إنشاء مؤسسات وإدارات لإدارة الدين العام بشكل مشترك.

3 - الاستخدام الأمثل لمبالغ الدين العام من خلال توجيهها نحو الإنفاق الاستثماري وإقامة مشروعات إنتاجية قادرة على زيادة الإيرادات المستقبلية يمكن استخدامها لتمويل أقساط الدين العام وخدمته، والابتعاد عن المشروعات التي لا تقضي إرباحاً للدولة.

4 - الجهود المبذولة لإستقطاب رؤس الأموال الأجنبية للإستثمار بها ودعم قطاع الإنتاج للحد من اللجوء إلى الدين العام، وبالتالي فإن الإستثمار الأجنبي سيعوض النقص الرأسمالي الذي تعاني منه الدولة، والعمل على خلق مناخ أستثماري مناسب يساعد على جلب المدخرات المحلية، وزيادة الأستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

5 - الأقتصار على الأقتراض الداخلي على المدى المتوسط والقصير كونه الخيار الأستراتيجي الأنسب، فمن ناحية يمكن أن يوفر سيولة مالية، ومن ناحية أخرى يمكنه مواجهة وحل مشاكل عجز الموازنة العامة.

6 - بالنظر إلى أن فعالية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية مرتبطة بدرجة تطور الأسواق المالية، فأن تطور هذه الأسواق سيساعد على توفير بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة المالي وتقييد الأقتراض الحكومي المباشر للدولة من البنك المركزي لإجل تغطية هذا العجز.

المصادر العربية

- 1- آل طعمة، حيدر حسين، المعموري، عامر عمران. (2016). "استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية المملكة العربية السعودية حالة دراسية". مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 18.
- 2- البغدادي، مروة فتحي السيد. (2010). "مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 48.

(54,409,270)، أما بعد ذلك في الأعوام (2017،2018،2019) على التوالي انخفضت نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة حتى سجلت (143.5%) تبعاً لإرتفاع الحاصل في حجم الإيرادات العامة للدولة أذ بلغ حجمها (107,566,995) في عام 2019، ولو قورنت هذه النسب مع النسبة المعيارية المستخدمة لدى المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والتي تبلغ (250%) لوحظ إنها لم تتجاوز حدود الأمان بإستثناء عام 2005 وهذا مؤشراً إيجابياً للإقتصاد العراقي.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات

1 - تشير مؤشرات الدين العام إلى أن العراق لم يصل إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، إلا أن وجود الدين العام في ظل الأزمة المالية المستمرة، وعجز الموازنة المستمر، وضعف الوضع الاقتصادي العام، تؤثر وتقرب العراق من مرحلة الخطر، لاسيما وأن بعض المؤشرات أكدت الوصول إلى مرحلة الخطر.

2 - المقياس الأنسب لحجم الدين العام هو مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ يعد مقياس شامل لكيفية قيام الحكومة بإدارة شؤونها المالية، وذلك لأن قدرة الدولة على سداد مديونيتها ترتبط بشكل وثيق مع حجمها الاقتصادي، فيما يتعلق بالدين الداخلي فقد أظهر لنا انه لم يتجاوز الحد المسموح به (40%)، اما الدين الخارجي فقد حافظ على نسب متدنية ولم يتجاوز النسبة المعيارية والبالغة (60%) بأستثناء الأعوام (2005،2006،2007) اذ بلغت (201.4%)، (99.8%)، (84.1%) على التوالي أي انها تجاوزت حد الأمان المسموح به، في حين أن اجمالي الدين العام فقد كانت نسب مساهمته ضمن حد الأمان أي انها اقل من (100%) بأستثناء عامي (2005،2006) فقد سجلت (210.3%)، (105.7%) على التوالي، وهذا مؤشر إيجابي يشير إلى تراجع نسب مساهمة الدين العام إلى (GDP) تبعاً لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3 - تشير نسب مساهمة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات أن الأعوام (2005،2006،2007،2009) قد تجاوزت الحدود الأمانة وهذا يدل على عدم قدرة الصادرات في تغطية أعباء الدين الخارجي وهو وضع غير مرغوب فيه لأن جزء كبير من هذه الصادرات سوف تذهب إلى الدول الدائنة، وأن الأستمرار في ذلك سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الديون وعدم القدرة لتحقيق الاستدامة المالية، اما باقي الأعوام فكانت ضمن حدود الأمان أي انها لم تتجاوز النسب (135% او 150%) بحسب ما قدره البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف.

4 - تشير نسب مساهمة الدين العام إلى أجمالي الإيرادات العامة بإنها ضمن حدود الأمان ولم تتجاوزها، بإستثناء عام 2005 اذ بلغت نسبة المساهمة (341.9%) وهي تفوق

- 3- الدليمي، علي احمد، تركي، باسم محمد. (2019). "الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة (2004-2017) باستخدام نموذج البانل". جامعة تكريت. كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 48.
- 4- الراوي، أحمد عمر. (2019). "السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27.
- 5- السقا، محمد إبراهيم. (2012). استدامة الدين العام. الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6906. [Article-690356.html](http://www.aleqtisadiad.com/Article-690356.html)
- 6- السعيد، هالة حلمي. (2015). الديون الخارجية والاستدامة المالية. اخبار اليوم، متوفر على الرابط التالي: <http://www.m.akbarelyom.com/artcale/55a918a6995F2b964cc25bdf>.
- 7- الطائي، هناء عبد الحسين، الشلال، مهند عزيز محمد. (2015). "قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة (1990-2011)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17.
- 8- العباس، بلقاسم. (2004). "إدارة الديون الخارجية". المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعني بقضايا الأقطار العربية. العدد 33، السنة الثالثة.
- 9- النجفي، سالم توفيق. (2002). "سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي". الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
- 10- الوصال، كمال امين. (2016). "الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمة الدين العام والعجز في الموازنة العامة)". الطبعة الأولى، ابن رشيد المصري، القاهرة.
- 11- جمهورية العراق. بيانات وزارة المالية. دائرة الدين العام. وزارة التخطيط، لسنوات مختلفة.
- 12- جمهورية العراق. البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- 13- جودة، نضال شاكر، صالح، اسراء سعيد. (2020). "قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016". كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
- 14- حسين، عماد حسن. (2016). "تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق". أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 15- داود، علي عدنان. (2009). "مديات فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي". رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- 16- سماقه بي، أيوب أنور حمد، باداوه بي، سردار عثمان. (2015). "تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان - العراق". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، العراق.
- 17- طالب، ريم علي. (2019). "قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)". مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 111.
- 18- عباس، رجاء جابر. (2019). "تراكم الدين العام واثره على السياسة الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2016)". كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء. العراق. المجلد 1، العدد 1.
- 19- عمر، محمد عبد الحليم. (2003). "الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر". ورقة عمل مقدمة الى ندوة "إدارة الدين العام". مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- 20- محمد، شيماء فاضل، عزيز، خليل إسماعيل. (2019). "قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VRA". مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة تكريت. كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد 15، العدد 47.

المصادر الانكليزية

- 1- Joseph, Utile B. (2016). " Effect of Sustainability Reporting on Firm's Performance: A Review of Literature". The International Journal Of Business & Management, Vol.4, Issue 7,P 203.
- 2- Bolívar, M. P. R. (Ed.). (2017). "Financial sustainability in public administration": Exploring the concept of financial health. Springer.
- 3- Scot . T. Fullwier . (2006). "Interst Rates and Fiscal Sustainability". IMF , Working paper NO .53,p11.
- 4- Ayumu Yamauchi. (2004). "Fiscal Sustainability Case of Eritrea, IMF". Working Paper, WP, 10417.
- 5- Mc Connell & Brue. (2002). Campbell R. & Stanley L. (Economics, Principle - Problem and Policies) Published by Mc Graw – Hill. Irwin an Imprint of the Mc Graw – Hill Companies.
- 6- Baumol & Blinder. (1998). William J. & Alan S. (Economics, Problem and Policies) Seventh Edition. Harcourt Brace College.
- 7- Gruber, Jonathan . (2011). Public Finance and Public Policy. third Edition, United States of America: Published by Worth.
- 8- Dippelsman, Robert, Claudia Dziobek and cariosa. (2012). "The Definition of Puplic Sector". Gutierre zmangas International Monetapy Fund.
- 9- Ifeanyi, Amaefule, Leonard. (2018). "Public Debt And The Performance Of Nigeria's Economy: An Empirical Evaluation (1991-2016)". International Journal Of Social, Vol(1),No(1).